ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 02(2022) ص.613-624

ماهية الهجرة غير الشرعية: العوامل وآليات المعالجة

The essence of illegal immigration: factors and Processing mechanisms

خالد بوشارب بولوداني

جامعة 8ماي 1945 قالمة (الجزائر)

boucharebkaled@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
20 ماي 2021

تاريخ القبول:
17 فيفري 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الهجرة غير الشرعية .
- ✓ عوامل الجذب.
- ✓ عوامل الطرد.

الملخص:

لقد ساهمت الفوارق في الأنماط الحياتية بين العالم الغني والفقير في الانتشار الواسع لظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقود الأخيرة، ما دق ناقوس الخطر في العديد من دوائر صنع القرار في مختلف دول العالم، كما جلبت اهتمام عديد الباحثين والمختصين في حقول معرفية متنوعة، فتعددت بذلك المداخل النظرية المفسرة لهذه الظاهرة.

وفي ظل هذا التباين في التراث النظري حول هذه الظاهرة، وقصد الإلمام بهذه المشكلة البحثية،سعت الدراسة الراهنة إلى محاولة تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الهجرة غير الشرعية قصد إبراز العوامل المساهمة في تفاقمها، ووضع الآليات الناجعة للحد منها، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي.

Article info

Received
20 May 2021
Accepted
17 February 2022

Keywords:
- ✓ *Illegal immigration.*
- ✓ *pull factors.*
- ✓ *expulsion factors.*

Abstract :

The differences in lifestyles between rich and poor have contributed to the widespread phenomenon of illegal immigration, especially in recent decades, which has raised alarm bells in many decision-making circles in various countries around the world. , and also attracted the interest of many researchers and specialists in various fields of knowledge, which has led to the multiplicity of theoretical approaches to explain it.

In order to become familiar with this research problem, the present study aimed to try to diagnose the real reality of the phenomenon of illegal immigration in order to highlight the factors contributing to its exacerbation and to develop effective mechanisms to reduce it

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعتبر الهجرة من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، فبفضلها تكونت الحضارات ونشأت وتطورت المجتمعات، كون غالب الهجرات في بدايتها كانت جماعية، فكانت القبيلة تنتقل بكاملها من منطقة إلى أخرى، أو حتى في بعض الأحيان تكون هجرات لعدة قبائل من مناطق مختلفة إلى منطقة معينة تتميز بظروف معيشية أكثر ملاءمة، فتكونت الحضارات نتيجة اجتماع تلك القبائل حول المناطق الصالحة للزراعة، حتى تضمن هذه القبائل ظروف حياة تسمح بالعيش.

ومع ظهور نظام الدول، وترسيم الحدود الإقليمية لها، وزيادة الفوارق في المستويات المعيشية على مختلف الأصعدة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية بين هذه الدول، وأمام تضييق فرص انتقال المهاجرين من الدول الفقيرة نحو الدول الأكثر تقدما، بتقنين عملية الهجرة، وفرض تشريعات صارمة بخصوصها، عرفت ظاهرة الهجرة تغيرات جمة في أشكالها وطرق ممارستها، فظهر بذلك نمط آخر لها عرف بالهجرة غير الشرعية.

إن الفوارق القائمة بين الدول، من حيث الأوضاع المزرية التي تعيشها العديد منها؛ كانعدام الاستقرار السياسي والفقر، إضافة إلى المجاعات والانتهاكات العلنية لحقوق مواطنيها من خلال الممارسات القمعية لسلطات هذه الدول في حق شعوبها، مقابل الرفاه الاجتماعي والعيش الكريم التي تتمتع به شعوب دول أخر، دفعت بسكان الدول الفقيرة إلى الإقبال على الهجرة غير الشرعية على الرغم من العقوبات القانونية التي تسلط على مرتكبيها، وكذلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية والثقافية التي يمكن أن يواجهها هؤلاء المهاجرون أثناء إقامتهم غير الشرعية في الدول الجاذبة، وهذا ما جعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر إثارة للجدل في العديد من الحقول المعرفية ودوائر صناعة القرار، لتصبح محل اهتمام المجتمع الدولي بأكمله، خاصة مع الارتفاع المتسارع لمعدلاتها وتعدد طرق تنفيذها والفئات المجتمعية التي تمسها بين فترة وأخرى.

وأمام هذا التسارع والشمولية في توسع هذه الظاهرة وتطورها، فقد وجب على جميع دول العالم اليوم اتخاذ التدابير الضرورية للحد منها، خاصة وأنها أصبحت تشكل خطرا على المجتمع الدولي برمته، سواء كدول مصدرة، من خلال استنزافها العشوائي لليد العاملة فيها، وخاصة الكفأة منها، مما يصعب من عملية تحقيق تنميتها وتطوير اقتصادياتها، أو دول مستقبلة من خلال استحداثها نوع من عدم التوازن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في مكونات بنائها المجتمعي، نتيجة رفض المهاجرين خاصة الجدد منهم القيم الاجتماعية المحددة للسلوك الاجتماعي في هذه الدول، مما يمكن أن يشكل خطرا على استقرارها السياسي، وكذلك خطرا على دول العبور التي تكون مرتعا للحشود الوافدة من دول الطرد نحو دول الجذب، فتنتشر بها مختلف أشكال الانحراف والجريمة، خاصة أمام الهجرة المكثفة والمستمرة للمهاجرين غير الشرعيين.

وإذا كانت الهجرة غير الشرعية تعني في جوهرها الهجرة غير المنظمة للأفراد والجماعات من دولة إلى أخرى، فإنها تحولت في العقود الأخيرة، وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات دولية غير قانونية، تعتمد في عملها على التحايل على القانون لتهريب الأفراد من دولة إلى دولة، وهذا ما أدى إلى تفاقم معدلاتها وانتشارها بشكل واسع في مختلف دول العالم رغم المجهودات الدولية الساعية للحد منها.

وبالنظر إلى خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي أرقت الكثير من المختصين في مجالات بحثية عدة، وكذلك أصحاب القرار في الكثير من الدول، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية، تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة، قصد الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تزايدها بشكل ملفت في الآونة الأخيرة، وكذلك محاولة معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف بين الرؤى النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشرعية، وذلك بغية الإجابة على جملة من التساؤلات التي تحدد معالم المشكلة البحثية الراهنة:

- ماهي الأسباب الحقيقية وراء الانتشار المتسارع لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- ماهي الآليات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة، خاصة وأنها أصبحت تشكل أحد الرهانات الأساسية في رسم العلاقات الدولية في الوقت الراهن وفي المستقبل؟

2. تعريف الهجرة غير الشرعية وأسبابها:

إن مصدر كلمة هجرة حسب قاموس مختار الصحاح هو الهجر أو القطع، والهجر من أرض إلى أرض تعني ترك الأرض الأولى إلى الثانية. (الشيخ الإمام محمد بن أبي الرازي، 2003، ص. 368)

وتعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض.

أما من الناحية الاصطلاحية فتعرف الهجرة حسب قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة، بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، مما ينتج عنه تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد.

كما عرُّفت الهجرة أيضا بأنها التحرك تحت ظروف أساسية ورئيسية تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن أو الاستمرار في الوجود، عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة؛ البيولوجية، الاجتماعية، السيكولوجية، الثقافية والسياسية وغيرها، أي أنها إعادة التوازن للنسق الاجتماعي والثقافي. (عبد القادر القصير ، د س، ص. 105).

وعليه فإن الهجرة كسلوك عُرِف في مختلف المجتمعات وعبر مختلف العصور، فتعاقبها الزمني هو الذي أدى إلى تشكل الحضارات الإنسانية والمجتمعات البشرية، غير أن ظهور الحدود الجغرافية للدول، وما أفرزته من تشريعات في إطار عملية تقنين الهجرة من بلد لآخر، أدى إلى ظهور مفهوم مكمل للهجرة عرف بالهجرة غير الشرعية، وهي تلك الهجرة التي تتم وفق إطار غير قانوني يخالف التشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما. (فتحي سرحان ، د س، ص. 90).

وبالنظر إلى اختلاف الأطر القانونية المحددة لمفهوم الهجرة من دولة لأخرى، فضلا عن تعدد الأساليب والطرق المعتمدة لتنفيذ هذا السلوك في حد ذاته، فقد تعددت تعريفات الهجرة غير الشرعية، والتي من بينها:

التعريف الذي يرى بأن الهجرة غير الشرعية تشير إلى: " الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أو دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد" (عجيل الويسي وآخرون: ، 1988، ص. 35).

وفي نفس السياق نجد تعريف آخر يقر كذلك بمبدأ عدم احترام المنافذ الشرعية عند الدخول للبلد المهاجر إليه، ويضيف لها جرم التزوير في الوثائق، حيث يعرف الهجرة غير الشرعية بأنها:"خروج المواطن من إقليم دولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثيقة للسفر مزورة" (محمد فتحي عيد ، 2010، ص.35).

وفي سياق آخر عرّفت الهجرة غير الشرعية بربطها بالمهاجر في حد ذاته، وهو:"مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى"، حيث يعتد هذا التعريف بنية المهاجر في الهجرة. (محمد رضا التميمي ، ع 4، جانفي 2011، ص. 20).

وعليه، ومن خلال هذه التعريفات يمكن تحديد ثلاثة أنواع من المهاجرين غير الشرعيين على النحو التالي:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دولة ما.
- الأشخاص الذين يدخلون دولة ما بطريقة قانونية، ويمكثون بها بعد انقضاء مدة إقامتهم القانونية.
- الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامتهم القانونية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأمام هذا التباين في محددات الهجرة غير الشرعية، يمكن استخلاص تعريف إجرائي لها، وهو:"دخول أو خروج شخص أو مجموعة من الأشخاص إقليم دولة معينة عبر منافذ غير شرعية أو بتزوير وثائق، وإقامتهم بها بطريقة غير قانونية".

من خلال التعريفات السابقة، يتضح جليا أن الهجرة بشقيها الشرعية أو غير الشرعية عادة ما ترتبط بالظروف السائدة في دول الطرد أو دول الجذب، إلا أن ما يجعل هذه الظاهرة معقدة أكثر، هو أن العوامل المسببة لحدوثها متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض، وقد حاولنا فصلها من خلال توزيعها بين عوامل طرد ترتبط بالدول الفقيرة، وعوامل جذب تتميز بها الدول الغنية، وتقسيم كل عامل إلى مجموعة من الأسباب على النحو التالي:

1.2. عوامل الطرد: وسميت بعوامل الطرد لأنها ترتبط بالدول الفقيرة، أي تلك الدول التي أدت سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، إلى طرد سكانها نحو دول أخرى، تتميز بظروف معيشية أحسن، وتتوزع هذه العوامل بين:

1.1.2. عوامل سياسية:

وتتمثل في تلك التدخلات العسكرية الخارجية، أو العقوبات الدولية التي تفرضها الدول الكبرى على بعض الدول، والتي عادة ما تؤدي إلى نزوح جماعي للسكان نحو دول تكون أكثر أمنا واستقرارا، هذا بالإضافة إلى الممارسات القمعية التي تمارسها بعض الدول التي تنعدم فيها الديمقراطية، كالدول العربية وممارساتها القمعية في حق شعوبها، وفي حق بعض الأحزاب السياسية الناشطة فيها، خاصة تلك التي تظهر نوع من المعارضة الفعلية لسياسات الحزب الحاكم، هذا إضافة إلى اللاعدالة في تطبيق وتنفيذ الأحكام القانونية على الفئات المستضعفة في هذه الدول، فغالبا ما يكون قطاع العدالة فيها غير مستقل يتحكم فيه أصحاب المال أو يكون خاضع في قراراته للسلطة السياسية، زيادة على هذا فإن احتدام الثورات الداخلية مثلما هو جار في سوريا والانقلابات العسكرية كاليمن وليبيا وغيرها، غالبا ما يؤثر على أمن السكان فيضطرون إلى الهجرة بأنماطها المختلفة، فتزداد معدلات الهجرات الجماعية والفردية من هذه الدول نحو دول تكون أكثر أمنا.

2.1.2.عوامل اقتصادية:

تشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن العوامل الاقتصادية تعد من أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة بمختلف أشكالها، خاصة الهجرة غير الشرعية، فتدهور المستوى المعيشي في الدول الفقيرة يرغم سكانها على البحث عن سبل العيش الكريم، وأمام قلة فرص العمل، تبدأ عملية التفكير في الهجرة نحو الدول الغنية، إلا أن صرامة القوانين المحددة لتنقل الأشخاص بين الدول، عادة ما يدفع بسكان المجتمعات الفقيرة إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية، كآلية للهروب من شبح البطالة والفقر وقلة فرص العمل، بحثا عن ظروف معيشية أكثر رخاء وتحسينا لمراكزهم الاقتصادية، وتحقيقا لمستوى معيشي أفضل. (عبد الله عبد الغني غانم، 2002، ص. 15).

إن الإحباط واليأس الذي تملَّك شعوب الدول الفقيرة في عدم الحصول على فرص عمل لتغطية متطلبات العيش الأساسية جعل منها دولا مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، كون اقتصاديات هذه الدول لا تزال اقتصاديات تقليدية تعتمد في غالبها على الزراعة البسيطة، وبعض الصناعات التركيبية التي لا تغطي إفرازات السوق من طالبي الشغل، حيث كثيرا ما يكون مجال الحرف أو العمل اليومي هو المانع الوحيد من البطالة، وأمام هذا الواقع المعقد والمستقبل المجهول لمختلف الفئات العمرية والنوعية في هذه المجتمعات الفقيرة يكون سكانها هنا ملزمون على الهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة أفضل.

3.1.2. عوامل اجتماعية وديمغرافية:

وتتمثل أساسا في ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، وخاصة نسبة الشباب، حيث بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15- 29سنة) ضمن الراغبين في الهجرة بصفة دائمة إلى دولة أخرى 20% سنة 2015، وهي في تزايد، كما بلغت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نسبة هذه الفئة ما بين (2009- 2015)حسب تقرير منظمة العمل الدولية ما بين (21% و 35%) بالنسبة للفئة العمرية (18 –35 سنة). (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

إن الفئة الشبابية في كل دولة عادة ما تكون طموحاتها مقترنة بنظرتها إلى المستقبل الأفضل، وأمام عجز البرامج والسياسات التنموية التي تعتمدها حكومات الدول الفقيرة في استيعاب طموحات هؤلاء الشباب ودمجهم في عملية التنمية، بل وفي كثير من الأحيان يتم تهميشهم اجتماعيا وسياسيا فيزيد تفكيرهم في عملية الهجرة غير الشرعية، على اعتبار الشباب هم الفئة العمرية المقبلة على الحياة ، والتي تحتاج إلى مصدر مالي لتغطية احتياجاتها، هذا فضلا عن صور النجاح الاجتماعي التي ينقلها المهاجر عند عودته إلى بلده الأصلي، مما يدفع بالشباب إلى الإقبال بكثرة والبحث عن سبل الهجرة غير الشرعية.

4.1.2. عوامل جغرافية:

وتتمثل في قرب الدولة المهاجر منها جغرافيا من الدولة المهاجر إليها، وفي بعض الأحيان تكون لها حدود برية معها، مما يسهل من عملية الهجرة غير الشرعية.

2.2. عوامل الجذب: وترتبط هذه العوامل بواقع الدول المتقدمة، والذي ساهم في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية بشكل مباشر، فالظروف المعيشية التي تتميز بها هذه الدول غالبا ما تكون هي العامل الأساسي في زيادة معدلات الهجرة، ومن بين هذه العوامل نجد:

1.2.2. عوامل سياسية:

حيث يعتبر الاستقرار والأمن الذي يميز هذه الدول (الدول المتقدمة)، فضلا عن الحريات التي تتمتع بها شعوبها في التعبير عن آرائها والإدلاء بأصواتها بكل شفافية وحرية، من أهم عوامل الجذب للمهاجرين المضطهدين في دولهم، بالإضافة إلى إمكانية التجنس، أي إمكانية حصول المهاجرين غير الشرعيين على الجنسية.

2.2.2.عوامل اقتصادية:

وتتمثل في توفر فرص العمل، نتيجة تنوع الأنشطة الاقتصادية فيها؛ كالصناعة والتجارة، والمجال الخدماتي، حيث تتطلب هذه القطاعات ضرورة توفر اليد العاملة التي تغطي احتياجاتها المتنوعة والكثيفة، وهذا ما يزيد في رغبة سكان الدول الفقيرة خاصة الشباب منهم في الهجرة إليها.

3.2.2. عوامل حضارية وثقافية:

إن التقدم الحضاري والثقافي الذي تتميز به الدول المتقدمة يعتبر من أهم عوامل الجذب للمهاجرين، خاصة بالنسبة للطبقة المثقفة أو الراغبة في الحصول على مستويات تعليمية أفضل، لذلك نجد الكثير من كوادر الدول الفقيرة يطمحون في الهجرة إلى الدول المتقدمة، وأمام الصعوبات التي يعرفها مجال الهجرة الشرعية اليوم، تلجأ هذه الفئة إلى الهجرة غير الشرعية.

4.2.2. عوامل ديمغرافية:

وتتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة في الدول المتقدمة، والذي يعتبر من عوامل الجذب أيضا، فانخفاض معدلات الخصوبة تعني انخفاض معدلات الشباب، وبالتالي قلة اليد العاملة بمختلف أصنافها، فتكون قبلة لشباب الدول الفقيرة الراغب في الحصول على مناصب عمل تضمن له حياة كريمة.

وعليه، ومن خلال هذه القراءات في عوامل الطرد ومزايا الجذب المشكلة في مجملها الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية، يمكن إبراز عوامل أخرى ساهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات الهجرة، وهي العامل التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال، حيث ساهمت هذه الأخيرة بنوعيها الجماهيرية؛ كالأفلام والبرامج التلفزيونية التي تلعب دورا كبيرا في نقل الصورة النمطية عن ميزات العيش في الدول المتقدمة، وما تمتاز به من حريات وفرص متعددة للحياة الكريمة، وما تنقله من صورة سوداوية عن عوامل التخلف والفساد والاضطهاد الممارس من حكام الدول الفقيرة ضد شعوبها، هذا فضلا عن إبرازها لمظاهر البؤس والشقاء والحروب والنزاعات والتطرف، والمجاعات والأمراض والأوبئة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المتفشية في هذه الأخيرة، ومستقبلها المظلم في ظل التقدم العالمي الحاصل في مختلف المجالات، وكذلك وسائل الاتصال الأخرى كالهواتف النقالة والانترنيت التي سهلت من عملية الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة برا وبحرا.

ولهذا يمكن القول أن الأسباب الحقيقية للهجرة تختلف من شخص لآخر، ومن المنطقي إلى آخر حسب الظروف التي يعيشها كل فرد، ومميزات كل سكن، وغيرها من الحاجيات الأساسية للحياة، وإضافة إلى كل هذا يبقى العامل الاجتماعي عامل ذو أهمية بالغة في تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية، فانهيار وهشاشة القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في بعض المجتمعات كالعلاقات الأسرية المترابطة والمتينة، والقيم الأخلاقية والدينية التي كانت محددة للسلوك الاجتماعي، والتي استبدلت بقيم دخيلة تمثلت في المصلحة المادية كمحدد للنمط العلائقي السائد والمكانة الاجتماعية لكل فرد، ساهمت وبشكل مباشر في رفع معدلات الهجرة غير الشرعية قصد تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحسين المكانة الاقتصادية التي تحدد في نظر هؤلاء المهاجرين المكانة الاجتماعية في مجتمعاتهم.

3. المداخل النظرية المفسرة للهجرة:

بالنظر إلى أهمية موضوع الهجرة غير الشرعية، وتأثيره في استقرار (دول الطرد) العالم سوف نعرض لأهم النظريات التي حاولت تفسير الأسباب والعوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعيين والاقتصادية لأنماط التحليل المحددة لمبادئ هذه النماذج من جهة أخرى، فضلا عن تعقد وتشعب واختلاف الأسباب الدافعة لهذا السلوك. ويمكن توضيح هذه النماذج فيما يلي:

1.3. نموذج التطور في الاقتصاد المزدوج:

يعتبر W .A.Lames مؤسس هذا النموذج، والذي يرى من خلاله أن المحدد الرئيسي والأساسي لظاهرة الهجرة هو العائد الاقتصادي، حيث يؤكد على عامل المفاضلة بين المزايا والتكاليف من بلد لآخر، وهذا ما يجعل من الهجرة نحو البلد الأفضل استثمارا ناجحا يحقق الفارق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المهاجر إليه. (عبد الفتاح العموص، 2019)، فالتباين الحاصل بين امكانيات الدول الغنية والفقيرة في مدى توفيرها لمتطلبات العيش لشعوبها ساهم وبشكل مباشر في الرفع من معدلات الهجرة غير الشرعية ، خاصة لدى شباب الدول الفقيرة نحو الدول المتقدمة طمعا في العيش الكريم.

2.3.مدخل التبعية:

وهذه المقاربة إلى النظام الرأسمالي الذي يتجزأ فيه الدول، دول مركزية بيدها كل القرارات السياسية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية والثقافية العالمية، ودول محيطية متخلفة تابعة للدول المركزية، هذه العلاقة الدولية غير المتكافئة جعلت من شعوب الدول المحيطية تحاول الانتقال نحو دول المركز، في إطار ما يعرف بتحويل فائض القيمة من دول المحيط نحو دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات. (عياد محمد سمير، 2008)، فعدم توفير المناخ الملائم للكفاءات في إبراز قدراتهم البحثية وتهميشهم يدفعهم إلى الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية لإبراز كفاءاتهم.

إن علاقة دول المحيط بدول المركز هي علاقات امبريالية بنيوية، حيث تمتص دول المركز ثروات المحيط وتستغلها وتهيمن عليها، وهذا ما هو موجود أيضا داخل الدولة الواحدة، فالعنف البنيوي الذي تحدثه أبنية المجتمعات الفقيرة (دول الطرد) الغالب سوف يعرض الأفراد من تحقيق طموحاتهم المهاجرين غير الشرعيين مقابل تمكين فئة أخرى من امتلاك كل ما يريدونه، وذلك من خلال التوزيع غير العادل للثروة، يدفع بهؤلاء المهمشون إلى الهجرة غير الشرعية.

3.3. المدخل الاجتماعي:

تركز هذه النظرية على البعد الاجتماعي في تفسيرها للهجرة، فالصورة النمطية التي ينقلها المهاجر إلى وطنه الأصلي تعتبر الدافع الحقيقي وراء الهجرة، إلا أن هذا المدخل يؤكد على أن الاختلاف في القيم المشكلة للبناء الاجتماعي والمحددة لمعالم الحياة بين الدول الفقيرة والغنية، تجعل الشخص المهاجر يبقى يعاني قَيْمِيًا في الدول المهاجر إليها، فالتمييز الاجتماعي والثقافي الممارس عليه يجعله غير مستقر في الدولة المستقبلة، خاصة أمام الصورة النمطية التي كانت في ذهنه عن الدول المتقدمة. (العرموم صفاء، 2019).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إن الصورة التي ينقلها المهاجرون إلى البلد الأصلي عادة ما تسهم وبشكل مباشر في تحفيز الشباب إلى تقليد أولئك المهاجرين، وأمام التضييق الحاصل على سبل الحصول على تأشيرة الدخول إلى الدول المتقدمة، يضطرون هؤلاء الشباب إلى الهجرة غير الشرعية.

4.3.النظريات الأمنية النقدية:

1.4.3. مدرسة كوبنهاغن: ترتكز هذه المدرسة في تفسيرها للهجرة غير الشرعية على ثنائية أمن الدولة المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، ومن أشهر منظري هذه المدرسة هما الباحثان "باري بوزان""Barry Buzan" و"أول وايفر""Ole Weaver" اللذان يقران بان الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات.

وفي هذا الإطار يقدم "باري بوزان" فكرة "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها "أول وايفر" سنة 1995 حول التحسيس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ"نظرية الأمنتة"[1] (فايزة ختو ، 2011، ص-ص: 47-48)

تقوم هذه المدرسة على ثنائية الأمن التي تتألف من أمن الدولة المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، ويعتبران الباحثان "باري بوزان""Barry Buzan" و"أول وايفر""Ole Weaver"، فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات.

وبناء على هذه الأفكار والتجارب التي قدماها الباحثان برزت مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن المجتمعي، كانت الأولى نتيجة عمل جماعي ومباشر للمشروع الذي أشرف عليه "باري بوزان"، وهو ما يعرف بـ"الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها "أول وايفر" حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ"نظرية الأمنتة"[2] (فايزة ختو ، 2011، ص-ص: 47-48)

1.1.4.3. نظرية الأمن المجتمعي:

يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها، بعبارة نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة ، إثنية ، أو جماعة دينية

ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني، والموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، فضلا عن التزايد الهائل في المبادلات الدولية والحركية المتنامية للأفراد، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية، وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة ، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية، وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر ارتباطه بالحركات البشرية[3]. (سليم قسوم،2010، ص: 114)

2.1.4.3. نظرية الأمنتة:

يوضح "أول وايفر" كيف لمسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا، فيقول أنه بفضل قوة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمنتة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمنتة، وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية[4].(فايزة ختو، 2011، ص: 52)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.4.3. مدرسة باريس:

مع بداية التسعينات كان البناء الأمني للأمن محور اشتغال باحثي تحليل الممارسات الشرطية، حيث اعتبر تشكيل حقل أمني داخلي وأمنتة الهجرة في أروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماعي السياسي والنظرية السياسية، إذ قدم هؤلاء الباحثين أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية.

وعليه، تعتبر مسألة الأمن في مدرسة باريس هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة، حيث تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الامنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

وفي هذا الإطار يرى "جوف هوزمانز" ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا وسياسيا، اجتماعيا وثقافيا، أي أن هذه الفترة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع[5].(رقية العاقل، 2008، ص: 12)

4. أركان الهجرة غير الشرعية:

لقد تعددت أركان الهجرة غير الشرعية، كمحددات أساسية في تنميط سلوك المهاجرين، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1.4. الركن الشرعي:

ويشمل تلك النصوص القانونية المحددة لتنقل الأفراد من دولة إلى دولة أخرى ذات سيادة، وقد جاءت هذه القوانين لتجريم كل سلوك يخرق بنود الاتفاقيات الدولية المنظمة لعملية الهجرة، على اعتبار أن ترسيم الحدود بين الدول عملية تستند إلى اتفاقيات دولية أو أحكام القضاء الدولي التي ترسم الإقليم السياسي لكل دولة، والذي يشمل كل من الأراضي والمياه الإقليمية، وحتى المجال الجوي (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، 2008، ص. 111).

2. الركن المادي:

ويتمثل في مغادرة أو دخول شخص تراب دولة بطريقة غير شرعية، سواء دون حمله لوثائق السفر أو تزويره لتلك الوثائق، أو الدخول أو الخروج من دون مراكز الحدود المخصصة لذلك، أي أنه يتمثل أساسا في السلوك القانوني والنتيجة المعاقب عليها.

3.4. الركن المعنوي:

ويتمثل في الدخول غير المشروع للأشخاص بعبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول إلى الدولة المستقبلة.

5. آثار الهجرة غير الشرعية ومدى الاهتمام الدولي بها.

إن للهجرة غير الشرعية الكثير من السلبيات التي تؤثر بشكل أو بآخر في المجتمع الدولي برمته، سواء كانت دول مصدرة لهؤلاء المهاجرين أو دول مستقبلة لهم، أو حتى دول العبور، ومن بين الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة الاجتماعية التي تزيد معدلاتها من وقت لآخر، ما يلي:

1.5. الإخلال بآليات سوق العمل من خلال خلق عدم التوازن بين العرض والطلب، فيما يخص اليد العاملة ومناصب الشغل.

3. انتشار العمالة العشوائية ذات الأجور المنخفضة، مما يؤثر سلبا في المستوى المعيشي للسكان المحليين.

3.5. الضغوطات الممارسة على المرافق والمؤسسات العمومية التي توفر الخدمات الأساسية للسكان.

4.5. تزايد معدلات الجريمة والانحراف في دول العبور أو الدول المستقبلة.

5.5. ظهور الأحياء العشوائية الفقيرة من جميع الخدمات الضرورية للعيش، والتي تصبح أوكار لمختلف أشكال الجريمة.

6.5. ظهور ثقافات وقيم دخيلة تنازع القيم الأصيلة في المجتمعات المستقبلة ودول العبور (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، 2008، ص-ص. 82-83).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7.5. إمكانية زعزعة الاستقرار داخل الدول التي تهاجر إليها جماعات كثيرة من الناس ومن دول مختلفة، نتيجة عدم تعود هذه الجماعات على النمط المعيشي والقانوني السائد في الدول المتقدمة، ما يؤدي إلى الخروج عن النظام السائد. وأمام هذا السلوك المنافي للقيم الاجتماعية والتشريعية السائدة في هذه المجتمعات من قبل الوافدين إليها، خاصة غير الشرعيين، يتولد نوع من العنصرية بين السكان المحليين والمهاجرين، والذي يمكن أن يتحول إلى نزاعات وأعمال عنف.

وإذا كانت هذه السلبيات تتعلق في مجملها بدول العبور أو الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، فإنه هناك أيضا آثار سلبية تنجم عن الهجرات غير الشرعية بالنسبة لدول الطرد أو الدول الفقيرة ،كحرمان دول الطرد من الاستفادة من الطاقات البشرية، خاصة الشبابية التي تتوفر عليها، فضلا عن هجرة الكفاءات والإطارات في إطار ما يعرف بهجرة الأدمغة، والذي يؤدي إلى تفريغ المجتمعات الفقيرة من محتواها الفكري والثقافي، فيصبح مصدر صناعة القرار فيها في يد أشخاص غير مؤهلين، وبالتالي إعادة إنتاج التخلف والفقر والفساد بمختلف أشكاله.

وبالنظر إلى كل هذه الآثار التي تهدد استقرار المجتمع الدولي برمته، فقد أضحت الهجرة غير الشرعية من أكبر التحديات التي تواجه الأمن العالمي وأمام هذا التزايد الرهيب لمعدلات الهجرة غير الشرعية، بالرغم من الإجراءات القانونية والمبادئ الخاصة بحقوق العمال المهاجرين، لوامل دق ناقوس الخطر ذلك:

- الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية، المنعقد في نيويورك يوم 15 سبتمبر 2005، والذي جاء في بيانه الختامي مايلي:

- تمثل الهجرة الدولية ظاهرة متنامية ومكونا رئيسيا من مكونات التنمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

- يمكن أن تشكل الهجرة الدولية قوة ايجابية لتحقيق التنمية في البلدان الأصلية وبلد المهجر، شريطة أن تكون مدعومة بمجموعة مناسبة من السياسات.

- ضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية على الصعيد الثنائي والصعيدين الإقليمي والعالمي.

- مبادرة "برن" حيث تبنت الحكومة السويسرية هذه المبادرة عام 2001، من أجل خلق حوار حول تطوير إدارة أكثر فعالية للهجرة على المستويين الإقليمي والعالمي، وفي يوليو 2003 تم عرض جدول أعمال دولي لإدارة الهجرة يشمل ما يلي:

- مجموعة التفاهمات المشتركة والمبادئ الأساسية.

- مجموعة الممارسات الفعلية المستمدة من خبرة الحكومات.

- في عام 2004 قامت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع سكرتارية مبادرة "برن" بتنظيم أربعة لقاءات إقليمية في عدة دول بهدف التوصل إلى تفاهمات مشتركة لدعم سياسات فعالة، وفي مؤتمر "برن" (02 – 04 ديسمبر 2004) اتفقت الدول المشتركة على نتائج المشاورات الإقليمية لتعزيز تعاون أوثق في مجال تنظيم الهجرة الدولية.

- بيان الرباط: في بيان مؤتمر ضم 60 دولة افريقية وأروبية، صدر بيان اتفق عليه الوزراء على تشكيل شراكة وثيقة بهدف تنظيم الهجرة غير المشروعة، ومعالجة المشكلة بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين.

- اتفاقية الهجرة من أجل العمل 1949، والاتفاقية المكملة لها عام 1975، حيث أقرت مكافحة دخول العمالة المهاجرة بصورة غير مشروعة، وتجريم الشبكات أو الأشخاص الذين يتورطون في إدخال العمالة بطرق غير مشروعة، والمساواة في الحقوق بين العمالة الوطنية والوافدة.

- اتفاقية القضاء على العمل الجبري عام 1975.

ويلاحظ أن كل الاتفاقيات السابقة لم يصدق عليها سوى قليل من الدول الأعضاء مما يفقدها فاعليتها، وهذا ما حدا بالمنظمة إلى صياغة الإطار العام متعدد الأطراف لهجرة العمالة، وهو ما يعرف بالمبادئ والقواعد غير الملزمة من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أجل اقتراب حقوقي لقضية هجرة العمالة 2005.

- اللجنة العالمية للهجرة الدولية: وهي لجنة مؤقتة تقوم بجمع مختلف المناقشات حول الهجرة، واقتراح سياسات الهجرة، حيث أصدرت تقريرا لها في 05 أكتوبر 2005، الذي تضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها، وتحليلها للقضايا الرئيسية للهجرة، مؤكدة على أن الهجرة يجب أن تقوم على أهداف ورؤى مشتركة، واقترحت إطارا شاملا للعمل الدولي يقوم على جملة من المبادئ والتوصيات، تمثلت في:

- أن تتم الهجرة طواعية، وبأسلوب آمن ووقائي.
- الاعتراف بدور المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.
- التعاون للحد من الهجرة غير القانونية مع احترام حقوق المهاجرين.
- ادماج المهاجرين غير القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة دمجا فعليا في المجتمعات التي استوطنوا فيها.
- تعريف المهاجرين بحقوقهم وواجباتهم.
- تنظيم حوارات ومشاركات أكثر فعالية بين الحكومات والمنظمات الدولية (حمدي شعبان ، د س، ص- ص. 16- 18).

6. الآليات المعتمدة للحد من الهجرة غير الشرعية.

لقد تعددت الآليات التي اعتمدتها الدول المستقبلة للحد من الوفود القادمة إليها في شكل مهاجرين غير شرعيين، من دول الطرد أو دول العبور، ومن بين هذه الآليات نجد:

1.6. إنشاء معسكرات احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين، تمهيدا لإعادتهم إلى أوطانهم.

2.6.الترحيل: حيث يتم فرض رقابة شديدة على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

3.6. عقد اتفاقيات أمنية مع الدول التي غالبا ما تكون دول عبور للوفود المهاجرة من مناطق الطرد، كالاتفاق المبرم بين ايطاليا وليبيا عام 2007 بطرابلس.

4.6. تشديد الحراسة على الحدود سواء البرية أو البحرية.

5.6. دعم الدول المستقبلة (الغنية) لدول العبور من أجل مساعدتها في صد المهاجرين غير الشرعيين، مثل الاتفاق المبرم بين مصر والاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 2004، حيث بلغت حافظة آلية تمويل الجوار الأوروبي لمصر من سنة 2007 إلى سنة 2010 منحة قدرها 558 مليون أورو، وأقترح الاتحاد الأوروبي مبلغ 449.3 مليون أورو للفترة ما بين 2011 إلى 2013.

6.6. الاتفاقية بين مصر وإيطاليا عام 2011 لتعزيز التعاون في مجال معالجة الهجرة غير الشرعية بدعم مباشر من المنظمة الدولية للهجرة. (بهاء محمود ، د س، ص – ص: 6- 8).

7. آثار الهجرة غير الشرعية:

ينتج عن الهجرة غير الشرعية العديد من المشكلات التي تؤثر سلبا في المجتمع الدولي، وفيما يلي بعض منها:

1.7. الجرائم: قد يرتكب بعض المهاجرين غير الشرعيين بعض الأنشطة الإجرامية كتعاطي المخدرات، أو التزوير في الوثائق بهدف الحصول على العمل بسبب عدم توفر وثائق رسمية لهم.

2.7. التنافس على فرص العمل المتاحة: يوافق بعض المهاجرين غير الشرعيين على العمل بالحد الأدنى من الأجور، ودون المطالبة بأي مزايا متعلقة بالعمل كالحصول على التأمين، مما قد يحدث تنافسا بين كل من أولئك المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين الأصليين، إذ قد يفضل بعض أصحاب العمل توظيف أولئك المهاجرين بسبب مصلحتهم في دفع أجور أقل ودون إلزامهم بتأمينهم، ومن جهة أخرى لا يستطيع المهاجرون غير الشرعيين تقديم شكاوي أو مقاضاة صاحب العمل في حال تعرضوا لإحدى المشاكل المرتبطة بالعمل.

3.7. التسبب في إلحاق الضرر بالممتكات الشخصية للأشخاص أو الأماكن العامة: حيث يمكن أن يقوم بعض المهاجرين غير الشرعيين باقتحام منازل المواطنين وسرقتها، أو تخريب بعض الممتلكات العامة، مما يدفع بالحكومة إلى تحمل نفقات إصلاح تلك الأضرار.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.7. خسارة الإرادات الضريبية: يؤدي توظيف المهاجرين غير الشرعيين إلى تهرب أصحاب العمل من دفع الضرائب المطلوبة منهم، وبالرغم من انعكاس ذلك على انخفاض تكاليف الإنتاج والخدمات المقدمة من صاحب العمل للمستهلكين، إلا أن ذلك يؤدي إلى التقليل من عائدات الضرائب، والذي بدوره يؤدي إلى تقويض البرامج الحكومية، وتوقف المشاريع الحكومية المخصصة، لتحقيق مصلحة المواطنين.

خاتمة:

تبقى الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية تهدد الاستقرار العالمي بأكمله، بل وستشكل في المستقبل القريب أكبر التحديات التي ستواجه حتما نمو وتطور الدول الكبرى، وتزيد من معدلات عدم الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي فيها، فضلا عن تفريغ مخزون الدول الفقيرة من مصادر الطاقات البشرية فيها من خلال هجرة الأدمغة منها بحثا عن فرص لتطوير وإبراز مهاراتهم وكفاءاتهم، وهذا ما يجعلها دائما في تبعية مطلقة للدول الكبرى.

فعلى الرغم من المجهودات المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الغنية ودول العبور على وجه الخصوص، ودعمها المادي لها، إلا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر بين فترة وأخرى، وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الآليات المعتمدة في ذلك إلى حد بعيد، فالتشدد في إجراءات الهجرة وتقنينها دفع إلى زيادة محاولات الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل الواقع المرير الذي تعيشه شعوب الدول الفقيرة، والفروق الواضحة في المستويات المعيشية بين الدول الفقيرة والغنية.

وعليه، وقصد الحد الفعلي لهذه الظاهرة والسيطرة عليها،كان لزاما تظافر جهود جميع الدول بشكل فعلي من خلال محاربة الفقر والبطالة، والحث على الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل كل الدول، وخاصة الدول الفقيرة، والمحافظة على السلم العالمي، وكذا ضمان حقوق الشعوب في الحياة الكريمة من خلال ضمان الديمقراطية والعدالة وممارسة الحقوق المواطناتية داخل أوطانهم، من خلال تفعيل دور المنظمات الدولية في هذا الإطار، وكف الدول الغنية عن استدمار الأوطان ونهب ممتلكات الشعوب في سبيل تطوير اقتصاداتها وضمان الرفاه لشعوبها.

مما سبق، يبدو جليا وعلى الرغم من تعدد المداخل النظرية المفسرة للهجرة، إلا أنها تبقى غير قادرة على تفسير هذا السلوك في ظل كل مدخل نظري على حدا، لذلك وجب تفسير هذا السلوك من وجهة نظر مختلف المدارس الفكرية، وهذا ما يترجم واقعيا بضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي برمته، تضافرا حقيقيا بعيدا عن الشعارات الجوفاء، وهذا ما يؤكده الواقع، فبالرغم ما نشاهده من حرص مختلف الدول على التزامها بالاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلا أن تزايد معدلات هذه الظاهرة وانتشارها بشكل واسع أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للأمن العالمي نتيجة انتشار ما يعرف بالجرائم العابرة للدول، وارتباط ذلك بشبكات تهريب البشر، وبالمنظمات الإرهابية وبارونات المخدرات، والتي أصبحت تستخدم المهاجرين غير الشرعيين في تنفيذ خططها المهددة للاستقرار العالمي ككل وليس للدول المتقدمة أو دول العبور فقط.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

9. قائمة المراجع:

1.9. الكتب:

1. الشيخ الإمام محمد بن أبي الرازي،2003، مختار الصحاح، القاهرة، دار الحديث.
2. بهاء محمود، د س، الهجرة غير الشرعية (جهد مكثف وتأثير محدود)، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
3. حمدي شعبان، د س، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية، مركز الإعلام الأمني.
4. محمد فتحي عيد، 2010، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1.
5. عبد الله عبد الغني غانم، 2002، المهاجرون دراسة سوسيوأنتروبولوجية ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط2.
6. عبد القادر القصير، د س، الهجرة من الريف إلى الحضر: دراسة ميدانية اجتماعية من الريف إلى المدن في المغرب، بيروت، دار النهضة العربية.
7. عجيل الويسي وآخرون، 1988، المنجد في اللغة العربية والإعلام، بيروت، دار المشرق.
8. عياد محمد سمير، 2008، الهجرة في المجال المتوسطي، العوامل والسياسات، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي.
9. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، 2008، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية.
10. فتحي سرحان، د س، المهاجرة وإدارة استثمارها بين الحياة المفقودة والموعودة، القاهرة، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، ط1.

2.9. المجلات:

1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 أفريل 2017، تقرير حول محور الهجرة والشباب العربي؛ الهجرة والمستقبل.
2. محمد رضا التميمي، جانفي 2011، الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، ع 4.

3.9. الرسائل الجامعية:

1. ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010 -1995 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03 ، سنة 2010 /2011 ، ص – ص: 47-48.
2. قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، السنة 2010.
3. رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، السنة 2008.

4.9. المواقع الالكترونية:

1. العرموم صفاء: سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات، تم استرجاعه يوم: 27.12.2019، الساعة 14:00 على الرابط http :sumsa . com / forum/ archive
2. عبد الفتاح العموص: المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية،تم استرجاعه في 22. 12. 2019 على الساعة 11:15على الرابط https://core.ac.uk/download/pdf/35402659.pdf

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)